خطاب صاحب الجلالة بمناسبة
الذكرى السابعة والعشرين لثورة الملك والشعب

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز :

كلما حلت ذكرى 20 غشت خامرتنا أفكار شتى وخالجتنا عواطف مختلفة، لأن المر والحلو كلاهما مختلط، ذلك لأننا فرحون بمثل هذا اليوم وحزينون في آن واحد، لأن الكثير من الأحباب والأعزاء لا يعيشون هذه الذكرى، فانني أتذكر آخر يوم قضاه والدي رحمه الله في مدينة الدار البيضاء قبل المنفى كان بالذات يوم عيد ميلاده، أي يوم 10 غشت 1953، وكان رحمة الله عليه مؤمنا إذ ذاك بأن نهاية المطاف وخاتمة المعركة ستكون ولاشك النفي والبعد عن بلدنا.

ومنذ ذلك اليوم وشهر غشت في نفسي وفي أسرتي. فيه يوم عيد الميلاد، ويوم المنفى، ولكن عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، فقد نصر الله سبحانه وتعالى الحق على الباطل، وحتى إذا كان قد أظهر للمغاربة شيئاً من جلاله فقد غمرهم — وله الحمد — بعد سنتين ونصف بجماله، وأصبحنا هكذا سنة 1955 في شهر نونبر نشكر الله ونحمده في الثلاث المجيدات من أيامنا الوطنية.

وعلى ذكر تلك الأيام المجيدة من شهر نونبر مازلت أتذكر خطاب والدي رحمه الله حينما قال ما معناه : «ابشركم بانتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ عهد الاستقلال والحرية»، وأتذكر أنه في ذلك الخطاب كان قد ركز كثيراً رحمه الله على حديث رواه عن جده صلى الله عليه وسلم وهو قوله : «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر».

فمن الغريب شعبي العزيز، أن تجد نفسك في ظرف 48 ساعة مواجهاً للجهاد في سبيل الله بكيفية إسلامية من أجل مدينة القدس، وللجهاد دفاعا عن كرامة وطنك ووحدته واستقلاله، كما أنك مطالب بالجهاد المرير اليومي داخل وطنك، وفي عملك وحياتك اليومية نعم أقول الجهاد شعبي العزيز، لأن السنة التي تنتظرنا لن تكون سنة سهلة بالنسبة لاقتصادنا وماليتنا، ولذلك أسباب متعددة، منها ما هو متعلق بنا، ومنها ما هو مفروض علينا، فما هو متعلق بنا هناك مثلا : مسألة بعض المصاريف للدولة في الامكان أن نحدها وننقص منها، وما هو بيدنا أيضاً علينا أن نختار في عدة ميادين وبالأخص في الميادين الاجتماعية، ماذا سيكون اتجاهنا ؟ هل ستكون أعمالنا متصلة بالجميع ؟ أم يجب أن ترمي إلى الانتقاء والاختيار ؟

ومما هو مفروض علينا، أننا نعيش في عالم لم تبق فيه لقواعد المعاملة التجارية والاقتصادية أية قوانين تخضع لها، ففي هذه السنة أو السنة المقبلة مثلا نصرف لاستيراد الطاقة ما يقرب من 600 مليار سنتيم سنوياً وحتى نظل شيئاً ما محافظين على مستوى للمعيشة يكون في متناول الجميع، علينا أن نخصص لصندوق الموازنة ما يقرب من 500 مليار أيضاً، وبذلك نجد أنفسنا أمام ألف مليار دفعة واحدة دون أن نقلص من مخططاتنا الانمائية، لأننا نعيش في عصر تعتبر فيه الدولة التي لا تسجل نسبة من التقدم دولة متأخرة، وإذا كان هذا شيئاً



حتمياً لا مناص لنا منه فما هي الوسائل التي نتوفر عليها للتخفيف عن المواطن المغربي ؟

لقد فكرت في هذا الموضوع جيداً دون أن أشرك فيه الحكومة ولا البرلمان، لأنه ليس من اختصاصهما وحدهما، ولكن رأيت أنه إذا تركت هذا الموضوع للبرلمان والحكومة فربما لن يخرجا منه بنتيجة، تلك النتيجة هي الوسيلة التي أحقق بها لكل مغربي أن يتوفر له شيء ما من المال في كل شهر، ففكرت في مسألة الأكرية، وسأتخذ الليلة اجراءات، سأطلب من البرلمان أن يجعلها نهائية، وستنكب الحكومة على دراستها، حينما نعد عدد الأجراء في المغرب نجدهم ستة ملايين وستمئة ألف تقريباً، فإذا ضربنا هذا الرقم في أربعة أو ثلاثة نحصل على عدد سكان المغرب حاليا، وضمن هؤلاء الأجراء سواء كانوا في البادية أو في الحاضرة، نجد من يتقاضى أجرة في حدود مائة ألف سنتيم أو مائة وخمسين ألف سنتيم، فقررنا بكيفية ادارية أو تقريرية ان كل الأجراء الذين يتقاضون أجرة لا تصل إلى مائة وخمسين ألف سنتيم سنخفف عنهم الثلث من قيمة الكراء، ستقولون إن الكراء ليس سعرا وانما هو عقد، وستقولون : اننا بهذا سنمس الظهير الشريف الذي ينص على العقود والالتزامات ؟ أجيبكم كقانوني أن الالتزام لا يكون التزاما إلا إذا كان فيه اتزان وتوازن، أما الحالة الراهنة فالكراء وانعدام السكن خلقا انعدام التوازن نظراً لقلة السكن، فقانون العرض والطلب لم يعد مسطرة، إذن من ناحية فلسفة القانون نجد أنفسنا في حالة ليست عقدا، وإنما هي التزام فقط، أما ناحية التوازن والاتزان في العقد فلا وجود لهما، إذ لا يوجد إلا التزام شخص ضعيف أمام ذي غنى، فكقانوني لا أظن أنني خرقت الظهير الشريف الذي طبعه جدي مولاي يوسف رحمه الله والذي أكده سيدنا محمد الخامس والذي درسته في الكلية، ومازالت تنص عليه العقود والالتزامات في المغرب، وإذا ما افترضنا أن الثلثين من بين ستمئة ألف نسمة ستتوفر لديهم عشرة آلاف فرنك تقريبا، فأربعمئة ألف مضروبة في عشرة آلاف سنتيم تساوي أربعة ملايير في الشهر، مضروبة في اثني عشر شهراً ستصبح النتيجة هي ثمانية وأربعين ملياراً لن تبقى بيد الدولة، بل ستصبح في جيب المستهلك، ولن تذهب إلى شخص يجمع المال فقط، كان بإمكان الدولة أن تصرفها وتروجها وتحصل منها على ضرائب وتحصل منها على كل ما يجب ويتعين.

بهذه الكيفية إذا ما زدنا زيادة ضئيلة في أسعار المعيشة فستصبح تلك الزيادة في متناول كل مغربي أن يتحملها، وإذا ما طبقنا الزيادة في السكر والزيت ثم الدقيق فمن سيتحمل هذه الزيادة ؟ الشعب، والشعب أكثريته من الضعفاء، والحل الذي وصلت إليه سيعيد الطمأنينة إلى النفوس، فلا يمكن أن أطلب من شعبي أن يضحي دون أن أعطيه شيئاً أكثر مما طلبته منه لأنه شعب كريم يستحق كل خير.

فإذا ما طلبت زيادة ضئيلة في بعض الأسعار فأردت أن أوفر عليهم على الأقل الثلث فيما يؤدونه لايواء أبنائهم وستر أعراضهم.

ستقولون : إذا كان هكذا فلن يقدم أحد على البناء، أقول : لا، لأني سوف أعرض على البرلمان أن من بنى داراً وأراد أن يكريها ترفع عنه الضريبة لمدة خمسة عشر عاما ولا يؤدي الضريبة طيلة تلك المدة، وهكذا سنصل إلى نتيجتين، الأولى : عدم توقف حركة البناء، والثانية : التخفيف على الدولة في مجال السكنى بحيث لا يمكنها أن تنجز وحدها ما هو مطلوب في السكن لسنة ألفين، فإذا ما نحن رفهنا عن المستهلك من جهة وزدنا زيادة طفيفة بالنسبة لما سيوفره المستهلك من قيمة الكراء، وخففنا العبء على صندوق الموازنة وفي نفس الوقت شجعنا المواطنين على الاقبال على البناء لأن الدولة ستعفيهم من الضريبة على المباني طيلة خمسة عشر عاما فستزدهر حركة التعمير، وبالاضافة إلى مجهود الدولة في التعمير، فإن الخواص سيقبلون بحماس على المشاركة

في البناء، كما أن اليد العاملة في هذه المدة ستشتغل ويحصل الرواج في بيع الأراضي والمبادلات، وبذلك سنكون قد نفسنا على صندوق الموازنة، ورفهنا على المستهلك الضعيف، وخلقنا حركة رواج في البلاد، واستطعنا أن نكون في مستوى متطلباتنا فيما يخص الخصاص الذي نعاني منه بالنسبة لقطاع السكنى.

لماذا لم أتذاكر في هذه الأفكار مع السلطتين التشريعية والتنفيذية ؟ لأن حسن الارادة المتوفرة فيهما معا لا يكفي لمواجهة تلك الحالة، فلي اليقين انه لو لم أتخذ هذه المبادرة رغم حسن النية المتوفرة فيهما، وما يعرفونه عن حالة الشعب المغربي سيبقى التطاحن الكلاسيكي التقليدي بين السلطة التشريعية والتنفيذية حول الجزئيات، فيتشعب الموضوع وربما سيحل بنا شهر يونيه من السنة المقبلة دون الوصول إلى النتيجة المرجوة.

أما الآن فأريد أن أقوم بشيء لا رجعة فيه، فكل من يتقاضى أجراً يقل عن ألف وخمسمئة درهم سيرفع عنه ثلث الكراء الذي يدفعه، والمطلوب من وزارة المالية أن تغض الطرف لمدة خمسة عشر عاما عن المواطنين الذين يبنون ويشيدون دوراً وعمارات للسكنى.

بهذه الكيفية أقدمنا شعبي العزيز على هذه العملية التي ستساعدنا حقيقة من ناحية الاستهلاك على أن نقف موفقا سليما، فلابد من أن نتحمل بعض التضحيات.

إن أثمان الطاقة مرتفعة وهذا شيء مفروض علينا، وأن أثمان الجوار مع العالم مرتفعة فذلك أيضا شيء مفروض ولا خيار لنا فيه، ولكن الأشياء التي في إمكاننا وقدرتنا وبين أيدينا لابد يوماً من إعادة النظر فيها واتخاذ القرار بشأنها.

هناك أفكار أخرى لاغناء الفقير دون إفقار الغني، وبالجهود المشتركة بين المواطنين الذين يعيشون عيشة متواضعة، ومن يسر الله عليهم في الرزق نستطيع أن نصل إلى المستوى المعاشي اللائق بالمغرب والمغاربة.

وبالطبع ليس هذا كل ما هو أمامنا، لدينا مشاكل شتى يجب أن نمعن فيها النظر، وهي روح التضحية، لأن الحجر والحماية يعنيان اللامسؤولية، والحرية والاستقلال يعنيان المسؤولية، والمسؤولية هي الاختيار، والاختيار لا يمكن أن يكون إلا بالتضحية، فلابد أن ننظر من خلال مناقشة القانون المالي للسنة المقبلة إلى عدة جوانب وزوايا، منها ما سيبدو قانونيا وهو ليس كذلك إذ كل عملية قمنا بها لفائدة ميزان الاداءات تجعل خزينتنا بخير وبالتالي استقلالنا وتصرفنا الدولي، واختياراتنا الحرة ومواقفنا الحاسمة بين الحق والباطل، وكل هذا لا يمكننا أن نلتزمه إلا إذا كنا أحراراً، فالحرية هنا تقتضي أن لا نكون مكبلين بالديون والاداءات أو بالعوز في خزينة الدولة.

إذن شعبي العزيز، إن هذا الصيف سيكون حافلا وسيكون علينا أن نواجه عدة مشاغل ومشاكل يجب علينا حلها، فمثلا مشكلة التعليم التي هي اليوم ضاربة أطنابها بالحق والباطل، والتي خلقت بلبلة وجعلت جميع الفرق تتجند وتتهيأ للاصطدام، إن مسألة التعليم في الحقيقة صعبة وسهلة، صعبة لأنه لا يوجد اليوم أي اختيار سهل، وصعبة لأنه لا يمكننا أن نصور الانسان المغربي بجرة قلم ثم نعيد بناءه بعد عشر سنوات بجرة قلم أخرى، وسهلة لأن هؤلاء أولادنا وفلذات أكبادنا، ولا أظن أن في المغاربة طائفة من فئة الأب الحنون، وأخرى تكره أولادها، آباء هداهم الله إلى الخير، وآخرون أعمى بصائرهم، أظن أن قلة الحوار المباشر، وعدم الحوار النزيه، وعدم المعرفة الصحيحة بالملفات عن حسن نية وحتى ولو كانت عن سوء نية هذه كلها من العناصر التي جعلت مشكل التعليم يتعقد بالاضافة إلى خطورته.



لذا قررنا أن نستدعي في آخر الشهر الهيئات السياسية والنقابية والطلابية، وكل من يهمهم الأمر لعقد أيام للتهذيب الوطني أو للتربية الوطنية خارج كل إطار دستوري، وبمعيتنا اللجان البرلمانية أو غير البرلمانية، وان كانت اللجنة البرلمانية المختصة ستكون حاضرة فإن هؤلاء السادة الذين سنستدعيهم لاجراء الحوار معهم تحت أشرافنا ورئاستنا سيواصلون أعمالهم للخروج بقاعدة متفق عليها، فأنا لا يمكنني أن أترك الانسان المغربي تتلاطم به الأمواج، فالشباب اليوم يرون ويسمعون، والشاب الذي يتابع دراسته في السنة الخامسة أو السادسة من الثانوي يسمع أن والده وخاله يتساءلان : هل ينجح أم لا ؟ ولا يمكنني والحالة هذه أن أترك هذا المشكل الذي هو بقبضة يدنا للزمن أو التلاشي ليجعلاه أعوص، ولهذا بوصفي الساهر والمسؤول الاعلى بعد الله عن مصالح هذه الأمة سأستدعي الهيآت السياسية والنقابية والطلابية وآباء التلاميذ ورجال التعليم الحر وبعض كبار الموظفين ليجتمعوا تحت اشرافنا وبمعيتنا ومع الحكومة ويتدارسوا المسألة، فإذا وصلنا إلى نتيجة تسر الجميع ولو جزئيا فإنه يتعين علينا أن نلتزم جميعا بأن نترك هؤلاء الشبان والفتيان يهتمون بدراستهم ويتركون القضايا الكبرى لنا، بمعنى إذا اخترنا لهم منهجا لا يبقون في متاهات الشك وضيق عدم اليقين، هذه مسألة أخرى، وأدعو جميع الذين سأستدعيهم لحضور أيام التربية الوطنية أن يأتوا إلى هذا اللقاء بحسن نية وهم يعلمون اننا سنكون أو سنخط بيدنا الصورة والحجم اللذين نريد أن نرى عليهما المغربي عام ألفين، ولن نأتي لنقوم بفلسفة الأمور ثم نكرر ما مضى.

هذه الأيام سأترأسها شخصياً وسأسهر على نجاحها، ولي اليقين أن المغاربة المعروفين بالروح العائلية سيظهرونها إذاك أثناء دراسة الملف بالنزاهة والواقعية، وسأقول لكم كلمة لكن ليس في هذا السياق، في هذه السنة صرفت الدولة 400 مليار لوزارة التعليم، وهذا المبلغ يوازي فاتورة الطاقة التي يجلبها المغرب، ومن هنا لغاية الثلاث سنوات القادمة سيرتفع هذا المبلغ ليصل إلى 850 أو 900 مليار، ولو استمر المغرب على هذه الطريقة فسيتحول إلى مدرسة صغيرة، وسوف نجد الأقلام وما نشتريها به، ولكننا قد لا نجد الخبز والطرق والمستشفيات والمنشآت والمعدات، أنا لا أعني أي مشكل خاص، ولكن الفاهم يفهم، والذي أراد أن يفهم فسيفهم، المهم أن جل الذين أعرفهم لا يرسلون أبناءهم إلى مدارس الدولة ويرسلونهم إلى مدارس حرة ويؤدون من أجل تدريسهم أو يرسلونهم إلى مدارس البعثات الأجنبية، أو يرسلونهم إلى الخارج دون حاجة إلى منحة الدولة، فهذا يدل على أن المجانية لم يجعلها المغاربة ركنا من أركان الاسلام، المطلوب هو أن نرى كيف تطبق هذه المجانية، حتى إذا ما طلبنا تضحية من البعض تكون تلك التضحية من أجل خلق جيل يكون تكنولوجيا في المستوى، وقد سمعتم ما قلته في خطابي أثناء أعمال لجنة القدس، فبماذا تتفوق علينا اسرائيل ؟ فلو أعطيت للاسرائيليين طائرة فستراهم بعد خمسة عشر يوما قد فهموا كل شيء فيها، وهضموه سواء من ناحية الكهرباء أو اللاسلكي أو المحرك، بل يمكنهم بعد 6 أشهر أن يصنعوا محركها ويطلقوا عليه اسما آخر، لماذا ؟ لأنهم متقدمون تكنولوجيا، والمغاربة ليسوا أقل مستوى، بل يجب تجديد الكم والطريقة، وليس المفروض أن يكون الجميع تكنولوجيين في القمة، لأن تكنولوجيي القمة لا يحسنون أحكام لولب أو تلحيم أجزاء الترانزيستور، ولذلك لابد لمجتمعنا من التوفر على جميع الاختصاصيين في الميدان التكنولوجي، والمهم أن لا يبقى هناك عاطل لتكون قوتنا الشرائية ونهجنا الاقتصادي قادرين على الحفاظ على عناصر استقلالنا : العملة الصعبة متوفرة، وخزينة الدولة بخير.

فإذن نحمد الله سبحانه وتعالى على أنه هدانا إلى هذه القضية المتعلقة بالكراء، فأنا أعرف أن هناك بعض الحالات الشاذة، فمثلا نجد أرملة لا تعيش إلا بفضل مدخول الكراء، أو شخصا تقاسم كوخه مع غيره، ان

صندوق الموازنة في إمكانه أن يجد قدراً مالياً صغيراً لتعويض هذه الطائفة التي تستثنى من الباقي وهذا سيكون أحسن له من صرف الملايير التي تضيع في الحالة الراهنة.

ومن الآن أصدر أوامري إلى وزير الداخلية حتى يسهر هو والعمال وجميع السلم الاداري بما في ذلك المقدم والشيخ والجاري، وأتوجه الآن إلى الوزير الأول الذي هو في نفس الوقت وزير العدل لكي يقوم القضاة الذين وضعناهم للبث في القضايا المرفوعة إليهم من طرف المواطنين، لتفادي تعقيد المسائل بالبت الفوري في هذه القضايا لكي يخرج كل واحد من هذه التجربة مطمئنا على حقه ومصير أولاده، كل شخص أدلى بورقة تشغيل تثبت انه يتقاضى أجرا يقل عن 150 ألف سنتيم يسقط عنه الثلث من مبلغ الكراء الذي يؤديه الآن.

أما فيما يخص الذين لا دخل لهم غير الكراء الذي يتقاضونه فسنوجد نصاً يخول لوزير المالية بواسطة العمال إيجاد صندوق لتسديد الخسارة الضئيلة التي يتحملها مثل هؤلاء الذين لا يشكلون أكثر من 10 في المائة، فوجود هذا الاستثناء أفضل من القاعدة التي كنا نعيش فيها، ثانيا : تشجيع البناء كما قلت لكم من قبل، إيقاف الضرائب لمدة خمس عشرة سنة فقط، كنت أقول عشر سنوات، لكن الأرض ارتفعت أسعارها، وكذلك مواد البناء والاسمنت والحديد، فلا يمكن أن تكون هذه المدة أقل من خمس عشرة سنة، وهكذا يمكننا أن نوفر بعض المال لترويجه في مجالات أخرى، وسيكون هذا المال تكثيفا مالياً ينفع في جهة أخرى، ويمكن إذا طلبنا من المستهلك أن يدفع عشرة سنتيمات أو 20 سنتيما في هذه المادة أو تلك سنكون قد وفرنا له ثلث القوة الشرائية التي كانت تذهب هباء منثورا في السكن المتداعي.

وإني أعتمد على الجهازين : التشريعي والتنفيذي ليعطيا بمجرد حلول شهر أكتوبر لهذا الشيء مدلوله الحقيقي، وليس القالب القانوني، لأن القالب القانوني يملكه، لأنه كما قلت لكم : إن قانون الالتزام والعقود لم يبق فيه أي مشكل، فالالتزام موجود لكن شرط العقد هو أن لا يكون التفاوت بين الطرفين لكن هذا التساوي لم يعد موجوداً لأن هذا يملك ويفرض على ذلك الذي لا يملك، وهذا الذي لا يملك ليست له الحرية للذهاب إلى جهة أخرى، ولذلك ففلسفة العقدة في حاجة إلى إعادة معالجتها ولا أعتبر انني اخللت بالقانون أي اخلال في عمقه وفي فلسفته.

وكما علمت شعبي العزيز، فإن لجنة القدس أوصت أن ينعقد اجتماع وزراء خارجية البلدان الاسلامية، وذلك في الشهر المقبل بالمغرب، فريثما يتسنى لرئيس لجنة القدس أن يقوم بما أنيط به ويبرمج وينسق الأعمال على جميع المستويات حسب مسؤولياته يجب أن يكون ذهن ملككم وخادمكم هذا منقطعاً لمهام تهمكم آجلا وعاجلا في الأمور العادية وفي المشاكل الأساسية.

لهذا شعبي العزيز، أظن أن يوم 20 غشت الذي يمثل يوم التضحية، تلك التضحية التي تقتضي مسؤولية الاختيارات أردت أن يكون خطابي إليك ليس مبنياً على عواطف فقط، أو على شعر أو نثر أو سجع، وانما أردت أن يكون مطابقاً للحقيقة ومبنيا على أرقام وحقائق وأهداف وتواريخ ومواعيد.

شعبي العزيز، ذلك هو الجهد الأكبر أو جانب من الجهاد الأكبر الذي دعانا إليه والدنا جميعا رحمة الله عليه، والذي ندعوك إليه يوميا في الحقيقة، ولي اليقين أنك ستلبي النداء وستخرج من هذا الجهاد منتصراً إن شاء الله كل سنة، وكل عشر سنوات، وكل قرن.

ولا يفوتني هنا أن أختم هذه الكلمة دون أن أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى أن يمطر شآبيب رحمته على



جميع المقاومين والمقاومات وأفراد شهداء جيش التحرير وعلى رأسهم والدنا محمد الخامس طيب الله ثراه، وعلى الذين ورثوهم والذين هم في صحرائنا يموتون يوَمياً كما مات آباؤهم وأجدادهم من أجل كرامة المغرب وعزته ودوامه واستمرار الاشعاع المغربي في هذه المنطقة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن لا يخيب الدعاء والرجاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

الأربعاء 9 شوال 1400 — 20 غشت 1980